جامـعة بنـــغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

الأنشطة الاقتصادية في مدينة تلمسان خلال العهد الزياني (ما بين القرنين 7 – 9 هـ / 13 – 15 م)

د. فرحات محمد إبراهيم بكار

(عضو هيئة التدريس بقسم التاريخ – كلية الاداب والعلوم المرج – جامعة بنغازي – ليبيا)

الملخص:

تتناول هذه الدراسة البحثية موضوعا تاريخيا في شقة الاقتصادي بعنون: النشاط الاقتصادي في تلمسان خلال العصر الزياني في الفترة المحددة ما بين (7 – 9 هـ/ 13 – 15م) من خلال ما أوردته كتب الرحلة والجغرافيا كمادة مصدرية، وما أضافته كتب النوازل الفقهية من تفسيرات للواقع الاقتصادي المساير للحياة الاجتماعية وفق ما تنص عليه الشريعة ويقره العرف السائد، في ثلاثة مباحث رئيسية : تناولت في المبحث الأول النشاط الزراعي كقطاع رئيسي، موضحا من خلاله بعض أنواع الأراضي الزراعية المنتشرة في المغرب الأوسط خلال الفترة المحددة، مع ذكر أهم الطرق والنظم المتعلقة باستغلال الأرض في مراحلها المختلفة، ومحاولة استقراء نوعية وكمية الإنتاج في الدولة الزيانية، أما المبحث الثاني فجعلته لأهم الحرف والصنائع المنتشرة في أوساط المجتمع الزياني، فرغم بساطتها وقلة مرورديتها، إلا أنها شكلت القاعدة الإنتاجية للمدينة، بما كان يقدمه الحرفيون والصناع من دور بارز في تنشيط الحركة التجارية، داخل وخارج أسواق الدولة، وأنهيت هذه الدراسة بالحديث عن الحركة التجارية في الدولة الزيانية كعنوان رئيسي، حيث تأكد ج ليا مدى ارتباط النشاط التجاري بوضعية الأسواق وتنظيماتها في هذا العهد، إلي جانب ظاهرة الرقابة ونظام التسعير، التي سايرت هذا الحركة ضماناً للأداء الجيد لفئة التجار، وحرصا علي الحضور الدائم للسلطة في مختلف مراحل البيع والشراء، رغم وجود من هو مؤيد ومعارض للفكرة.

جامـعة بنـــغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

Economic activity in Talsman during the era of Zayani (7-9 H / 13-15 AD)

Summary

This research study deals with a historical topic in the economic era with the title: ((economic activity in Talsman during the Zayani era in the specified period7-9H / 13-15AD) through the books of The Journey and geography as source material and what the jurisprudential books added to the interpretations of the economic reality, In the first section, the agricultural activity is described as a main sector, explaining some of the types of farmland spread throughout the middle west during the specified period, and attempting to extrapolate the quality and quantity of production in the Zayyan state. The second is the most important of the crafts that are spread among the Zayani community, despite their simplicity and scarcity, but they formed the production base of the city, providing craftsmen and manufacturers with a prominent role in activating the commercial movement inside and outside the country's markets. On the commercial movement in the Zayani State as a main address. The extent of the activity of the business was confirmed by the position of the markets and its regulation in the present era, in addition to the control phenomenon and the pricing system that prevailed in this movement in order to ensure the good performance of the neighboring group. The existence of a supporter and an opponent of the idea.

جامـعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

- **المقدمة:**

علي الرغم من تزايد العناية خلال السنوات الأخيرة بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية للغرب الإسلامي عامة والمغرب الأوسط علي وجه الخصوص، إلا أن الكثير من القضايا لا تزال محل بحث ونقاش، نظرا لشح المادة المصدرية وقلة الدراسات الحديثة بقدر يسمح بالتتبع والتحليل والمقارنة.

يتناول هذا العمل ((دراسة اقتصادية للمغرب الأوسط خلال العصر الزياني في الفترة المحددة ما بين 7 - 9 هـ / 13 - 15 م)) حسب ما أوردته كتب الرحلة ، النوازل والجغرافيا كمادة مصدرية للواقع الاقتصادي من خلال مبحثين رئيسيين :

المبحث الأول: جعلته بعنوان النشاط الزراعي كقطاع رئيسي ، حاولت من خلاله أن أقف علي ذكر بعض أنواع الأراضي الزراعية المنتشرة في المغرب الأوسط خلال الفترة المحددة ، موضحاً في الوقت ذاته أهم الطرق والنظم المتعلقة باستغلال الأرض في مراحلها المختلفة (المزارعة، المغارسة، المساقاة) ونظرا لجودة الأراضي وخصوبتها ، وتنوع مصادر وأساليب السقي ، وعناية أهل تلمسان بالنشاط الزراعي ، حاولت أن أستقرأ نوعية وكمية الإنتاج في الدولة الزيانية ، فمنطقة تلمسان وما جاورها من الأراضي التي شهدت نشاطاً مكثفا يتفق أغلب الجغرافيين علي التنوية بأثاره مع زيادة في الإنتاج .

المبحث الثاني: بعنوان أهم الحرف والصنائع في المجتمع الزياني ، حيث شكلت هذه الأنشطة القاعدة الإنتاجية للمدينة ، بما كان يقدمه الحرفيون والصناع من دور بارز في تنشيط الحياة الاقتصادية، وذلك باستغلال وتحويل المواد الأولية فلاحية كانت أو معدنية إلي بضائع استهلاكية قابلة للتسويق .

المبحث الثالث: خصصته للحديث عن الحركة التجارية في الدولة الزيانية التي ارتبطت أساساً بوضعية الأسواق وتنظيماتها في هذا العهد، إلي جانب ظاهرة الرقابة ونظام التسعيرة، كلها قضايا ذات صلة بحياة المجتمع وتقاليده، شكلت ضماناً للسير الحسن للنشاط التجاري رغم من هو مؤيد ومعارض للفكرة.

المبحث الأول: النشاط الزراعي:

أولاً: بعض أنواع الأراضي في المغرب الأوسط

1. أراضي الإقطاع:

أراضي ملك للدولة، ولا يحق التصرف فيها إلا من قبل السلطان، يجيز إقطاعها لمن يشاء من خلال تفويض السلطة لشخص أو لجماعة علي رقعة محددة، ثم توسع المفهوم ليشمل جباية الأعشار، واستغلال الأراضي الفلاحية واستخلاص فوائد الرعي، وقبض الرسوم ، مقابل هذه الامتيازات كان المستفيد من الإقطاع يتحمل مسؤوليتين: الأولي دفاعية ردعية يحارب بموجبها أعداء السلطان والثانية جبائية يرغم بموجبها السكان علي دفع ما بذمتهم للخزينة العامة. (1)

ويوضح ابن خلدون استفادة عدد من القبائل بهذا النوع من الأراضي ((نظام الإقطاع)) بقوله : ((وانبسطت أيدي العرب علي الضاحية وأقطعتهم الدولة حتي الأمصار وألقاب الجباية

جامـعة بنـــغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

ومختص الملك .. وقاسموهم في جبايات الأمصار بالإقطاع ريفاً وصحراء وتلولاً وجريداً)) (2) وأول من عمل بنظام الإقطاع في دولة بني عبد الواد هو السلطان يغمراسن بن زيان (633 - 681 هـ / 1235 - 1282 م) مؤسس الدولة ، حيث اقتطع مشايخ قبيلة سويد العامرية بلاد البطحاء وسيرات وهوارة (3) وتبعه في ذلك التقليد بقية سلاطين بني زيان ، هذا وقد طغي نظام الإقطاع بصفة خاصة خلال عهد السلطان أبي حمو موسي الثاني (760 - 791 هـ / 1359 - 1389 م) حيث أصبحت الدولة عبارة عن إقطاعات للقبائل والأشخاص (4) سواء كانوا من الأسرة الحاكمة أو من أنصارها (5) ، وإذا كانت الدولة الزيانية قد وجدت في قوة القبائل وولاء شيوخها سبباً كافياً لمنحهم عدداً من الإقطاعات ، فإن هما انتهجت سياسة مماثلة إزاء العلماء والفقهاء بسبب نفوذهم الروحي وقوة تأثيرهم علي الرعية ويتضح ذلك من خلال اهتمامها ببعض رؤساء الطوائف الصوفية ومنحهم أراضي واسعة وعيون من الماء (6) ، ومن الذين استفادوا من هذا الإقطاع فقهاء تلمسان أمثال التنسي والعقبانيين ، فالتنسي أقطعه يغمراسن أرضاً للانتفاع بها بعد قدومه من تنس ، ثم بعد وفاته انتقلت إلي أبناء الإمام وهم من مدينة ـ برشك ـ في عهد السلطان أبي حمو موسي الأول (708 - 718 هـ / 1308 - 1318 م). (7)

2. أراضي الظهير:

ويطلق عليها كذلك اسم ((المزية الجبائية والعقارية)) حيث ترخص الدولة للمنتفعين استخلاص الضرائب الموظفة علي السكان المستقرين لفائدتهم ، وأحياناً الضرائب الموظفة علي قبائل الأعراب الرحل الأضعف منهم ، وأحياناً علي أراضي المراعي والضيعات الزراعية،(8) ويعد منح أراضي الظهير ((إقطاع منفعة لا إقطاع رقبة)) (9) يحق الانتفاع بها وبثمارها دون تملكها وإذا أقطعت لشخص ما ، وتوفي أقطعت لغيره ولا تورث عنه ، فهي منفعة لصاحب الإقطاع فحسب دون ورثته ، وبشأن ذلك أورد الونشريسي مسألة فقهية جاء فيها : ((وسئل ابن عرفة عن الأرض التي تقطع للأعراب وغيرهم من الناس هل تملك ملكاً تاماً أم لا ؟ فأجاب: بأن إقطاعها إنما هو إقطاع انتفاع لا ملك)) (10) ، ويضيف قائلاً : ((وسئل عمن أقطعت له ثم مات وخلف ورثته فجرد ظهيرها من إمام آخر)) . (11)

وتبعاً لذلك فقد كان الإقطاع يكتسي عملياً في كثير من الحالات صبغة وراثية ، بل كان يتجه نحو التحول إلي ملكية تامة ومطلقة ، وقد كان الفقهاء يحتجون في كل مناسبة ضد هذا التوجه، فحتي بعد مرور مدة طويلة علي حيازة الإقطاع ، كانوا يرفضون تمكين ((أرباب الظهائر)) من حق التصرف في أرضهم كأنها ملك خاص ، كما كانوا يحجرون عليهم تحبيسة مذكرين بأنها ((ملك رقبة)) (12) . ويذكر الونشريسي نوعا آخر من أراضي الظهير ، يمنحها السلطان لأفراد نظير خدمات قدموها للدولة ، تتميز بأنها ملكية خاصة ، يجوز بيعها وتوارثها ، وقد أطلق عليها اسم ((الأرض القانوينة)) . (13)

3. أراضي الأوقاف:

هي الأراضي التي يتنازل عنها صاحبها، أو السلطان إذا كان الأمر يتعلق بأراضي الدولة فعلياً ـ وهو مازال علي قيد الحياة ـ عن حق الانتفاع بها لفائدة الفقراء والمشاريع الخيرية، ويمكن أن يكون المنتفعون الوسطاء أشخاصاً مهماً كانوا ، أو وارثيهم حسب نظام محدد من طرف المحبس (14) . وقد شكل هذا النوع من الأراضي انشاراً كبيراً في المغرب الأوسط بفعل تزايد درجة التأثير الديني في المجتمع الزياني ، خاصةً عندما يتعلق الأمر بعائداتها المالية التي تصرف علي المرافق العامة كالمساجد والمدارس والزوايا (15) ، ويتكلف

بإدارة وتسيير هذه الأراضي مجموعة من الموظفين يأتي في مقدمتهم ((الناظر)) الذي يسهر علي ضمان كراء واستغلال هذه الأراضي ، ومراقبتها علي الدوام ، وتحصيل ثمارها وجمع أموالها ، ويؤكد هذه الوظيفة صاحب " المعيار " بقوله : ((وسئل عن ناظر الأحباس هل يجب عليه تفقدها أم لا ؟ فأجاب : يطوف الناظر الحبس ، وشهوده ، وكتابه ، وقباضه علي ريع الأحباس أكيد ضروري لا بد منه وهو واجب علي الناظر فيها لا يحل له تركه إذ لا يتبين مقدار غلاتها ولا عامرها ولا غامرها إلا بذلك، وما ضاع كثير من الأحباس إلا بإهمال ذلك)). (16)

4. أراضي الأموات:

وهي الأراضي البور التي يقطعها السلطان لمن يحييها ويزرعها لعامة المسلمين، فتصبح ملكاً له ويجوز له بيعها (17) ، وقد وردت إشارة في إحدى النوازل الفقهية تؤكد ذلك ، جاء فيها: ((جوابكم في مسألة رجل وجد أرضاً .. من العباد مرت عليها سنون وهي دائرة لا يعلم لها مالك، وافتتحها وخدمها وغرسها منذ أزيد من خمسين عاماً، ثم باع ذلك إلى رجل آخر)). (18)

ثانيا: نظم استغلال الأراضي:

يستند نظام استغلال الأراضي الزراعية والاستفادة من محصولها إلي وثيقة عقد، تبرم بين صاحب الأرض علي اعتباره مالكا لها، وبين العامل عليها الذي يكون طرفاً رئيساً في الشركة المبرمة حسب ما نصت عليه وثيقة العقد من شروط وأحكام تتصل بنظم الاستغلال وإدارة الأرض وتوزيع المحصول. (19)

تشير إحدى النوازل والفتاوي الفقهية(20) إلي بعض النظم المتعلقة باستغلال الأرض المنتشرة في المغرب الأوسط منها : المزرعة ، والمغارسة ، والمساقاة .

1. المزارعة:

تكون بين طرفين وفي موضوع معين ولمدة زمنية محددة ، علي أن يتم استغلالها حسب ما ورد في وثيقة العقد المبرمة بين صاحب الأرض وبين المزارع ، بعد أن قوما كراء الأرض وعمل المزارع ، فيخرج رب الأرض نصف ما يبذر فيها من الحبوب ، ويخرج المزارع النصف الآخر ويخلطا الجميع، ويتولى المزارع تعمير الأرض بزريعته ، وإجارته ، وأزواجه وآلته، وعليه حصاده وانتقاله من الأرض المذكورة، ودرسه حتي يصير حباً (21) ويتم توزيع المحصول حسب ما تم الاتفاق عليه في وثيقة العقد (مسألة شركة ، مسألة إيجار) فإن كانت إجارة كان لصاحب الأرض ثلاثة أرباع، ولصاحب العمل الربع ، وإن كانت شركة تمت مناصفةً ، وإن كان القائم عليها خماساً ، حصل علي خمس المحصول ، والأربعة الباقية لصاحب الأرض. (22)

2. المغارسة:

وهي أن يدفع المالك أرضه إلي شخص آخر، ليغرسها صنفاً من الشجر أو أصنافاً يسميها ، فمتي أثمرت وأطعمت كان ذلك بينهما مناصفةً ، وعلي العامل الغرس والحفر والحرز والنقش إلي ظهور صلاحها وبدء طيبها ، ولا تجوز المغارسة في : بقل ولا زرع ولا بصل(23) ويمنع أيضاً علي صاحب الأرض من زراعة الأرض المغروسة ، لأنه ضرر بالغرس إلا أن تكون هناك عادة. (24)

جامـعة بنـــغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

3. المساقاة:

تكون بين طرفين شريكين ، أو بين رب الأرض وبين العامل عليها كأجير لمدة زمنية محددة وحسب نوع الزرع أو الغرس ، وهي ثلاثة أصناف : صنف أصله ثابت ، تنقطع ثمرته فالمساقاة في ذلك جائزة في كل وقت ظهرت ثمرته أم لا ، وصنف ثان إذا حدثت ثمرته لم يبق له أصل كالزرع والمقثأة ، فالمساقاة في ذلك جائزة عند الضرورة ، وصنف ثالث لا تجوز مساقاته إذا لم ينبت وكذلك إذا نبت لأنه لا أمد له ، كالبقول ، والموز ، والقضب ، وكل ما يجد ويخلف (25) ، ولا يجوز حسب الإمام مالك مساقاة : ما جاز بيعه ، أو جاز كراؤه ، لأنه يترك في الأرض كراءً م علوماً ، ويرجع إلي غرز الجزء مما تنبت الأرض ويدع في الثمرة ثمناً معلوماً ، ويرجع إلي المساقاة فيصير أجره علي جذها ومؤنتها . (26)

أما عن مصادر السقاية في المغرب الأوسط فهي متعددة ، وهو ما ذهب إليه حسن الوازن عند وصفه مدينة تلمسان بقوله :

((وفي المدينة عدة سقايات))(27) وحصرها ابن حوقل من خلال وصفه لمدينة برشك في الأنهار والآبار بقوله ((ولها مياه جارية وآبار معين)) (28) وحددها الونشريسي بشكل دقيق في: الأمطار ، والعيون ، والآبار ، والأودية ، والصهاريج . (29)

ويشير القلقشندي إلي ذلك بقوله : ((وهي مديرة (تلمسان) في سفح جبل ... ماؤها مجلوب من عين علي ستة أميال منها ، وفي خارجها أنهار وأشجار ويستدير بقبليها ، وشرقيها نهر يصب في بركة عظيمة من آثار الأول ، ويسمع لوقعه خرير علي مسافة ، ثم يصب في نهر آخر ، بعدما يمر علي البساتين ، ثم يصب في البحر)) (30) ، أما عن نظام الري في تلمسان ، فيوصف بالتنظيم الدقيق للغاية ، بحيث كان المزارعون يتعاونون فيما بينهم علي سقاية الأرض علي نحو بلغ الغاية في الترتيب، فقد كان بتلمسان عين ماء مشتركة بين أهلها يسقون منها بساتينهم ومزارعهم بحصص دورية، وبأوقات معلومة وهو ما توضحه هذه النازلة: ((وسئلت من قبل القاضي بتلمسان أبي زكرياء يحي بن عبد الله بن أبي البركات : سيدي رضي اللع عنكم جوابكم في عين ماء مشتركة بين أناس يسقون منها جناتهم ، فمنهم من حظه نهاراً ، ومنهم من حظه ليلاً ، ومنهم من حظه في غدوة إلي الزوال ، ومنهم من حظه من الزوال إلي العصر ، واستمرت العادة فيما ينيف علي الخمسين عاماً ، فمنهم من كان يروي أرضه نهاراً ، ومنهم من يرويها ليلاً ، وفئة ثالثة كانت تروي من الغداة إلي الزوال ، وفئة أخري تروي من الزوال إلي العصر ، واستمروا يزاولون هذا الإجراء لسنوات طويلة تنيف علي الخمسين عاماً)) . (31)

ثالثاً: الإنتاج الزراعي:

لقد شكلت جودة الأراضي وخصوبتها(32) وتعدد طرق ونظم استغلالها(33) وتنوع مصادر المياه وأساليب السقي(34) واعتناء سكان تلمسان واهتمامهم بالنشاط الزراعي(35) عوامل مهمة في تفسير نوعية وكمية الإنتاج في الدولة الزيانية، فمنطقة تلمسان وما جاورها من الأراضي شهدت نشاطاً مكثفاً يتفق أغلب الجغرافيين علي التنويه بأثاره مع زيادة في الإنتاج.

1. الخضر والفواكه:

تتوفر زراعة الخضر والفواكه في الأراضي الخصبة المجاورة للأودية والعيون، في شكل مزارع وبساتين وجنان (36) حيث تشير كتب الجغرافيا إلي أنواع عدة من الخضر منها:

جامـعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

الجزر واللوبيا والكرنب والبصل والخيار والقثاء واللفت والباذنجان والقرع وقصب السكر، والقنيط والخس والهليون (37) أما الفواكه فهي علي أنواع وأذواق مختلفة مثل العنب والتين والسفرجل والتفاح والكمثري والزعرور والخوخ والمشمش والتوت والليمون والجوز والنخيل وغيرها. (38)

وعن هذه المحاصيل يصف حسن الوزان تلمسان بقوله: ((وفي المدينة عدة سقايات ... حيث الكروم المغروسة الممتازة تنتج أعناباً من كل لون طيبة المذاق جداً ، وأنواع الكرز الكثيرة التي لم أري لها مثيلاً في جهة أخرى ، والتين الشديد الحلاوة ، وهو أسود غليظ طويل جداً ، يجفف ليؤكل في الشتاء ، والخوخ والجوز واللوز والبطيخ والخ يار وغيرها من الفواكه المختلفة)). (39)

ويشير يحي ابن خلدون إلي بعض المنتوجات الزراعية التي تثمرها أرض تلمسان بقوله: ((ويوجد بخارجها ... الحدائق الغلب بما تشتهيه الأنفس وتلذ الأعين من فواكه الرمان ، والزيتون ، والتين ... وتنصب إليها من أعلي جبالها أنهار من ماء غير آسن ... ويسقي بساتينها خارجها ، ومغارس الشجر ، ومنابت الحب)) (40). وأما تيهرت وتنس وشرشال ومازونة ومليانة والبطحاء ووهران وغيرها من أراضي الدولة الزيانية، فكانت لا تختلف عن تلمسان، بها فوكه حسنة مختلف ألوانها ((والأراضي جيدة تعطي غلة حسنة)).(41) ويصف القلقشندي فواكه تيه رت بقوله: ((وبها البساتين الكثيرة المونقة والفواكه الحسنة(42) والسفرجل الذي ليس له طعم أو شم)). ويضيف ابن حوقل ما تنتجه مدينة برشك بقوله: ((ولها مياه جارية وآبار معين، وبها فواكه حسنة غزيرة وسفرجل معنق، كالقرع الصغار وهو طريف وأعناب))(43) أما الناحية الممتدة ما بين مدينة تنس والمسيلة فكانت هي الأخرى تنتج ما لذ وطاب من الخضر والفواكه والتوابل ((ومن مدينة تنس إلي المسيلة قرى كثيرة عبر مراحل ... لها كروم ذوات سوان، يزرعون عليها البصل والسهدانج والحناء والكمون ، ولها كروم كثيرة ومعظمها علي نهر الشلف ، ومن التنس إلي الشلف مرحلتان)).(44)

2. الحبوب ومحاصيل الأخرى:

تتم زراعة الحبوب في الأراضي الخصبة خاصة السهلية منها ، كسهل تسالة ، وسهل وادي الشلف ، وسهل تيارات وسهول متيجة ، بالإضافة إلي السهول الساحلية الأخرى كسهل تنس (الظهرة) ، ووهران ، وهنين ، والأراضي المحيطة بتلمسان ومن أهم أنواع الحبوب : القمح ، الشعير ، الحنطة وغيرها . (45)

وحول نوعية وكمية إنتاج القمح يشير حسن الوزان إلي سهول تسالة المجاورة لتلمسان بقوله: ((أما مدينة تسالة فتقع في سهل كبير يمتد علي مسافة عشرين ميلاً ، ينبت قمحاً جيداً جميل اللون غليظ الحب يمكنه وحده أن يزود تلمسان بما تحتاجه من حبوب)) وعن مدينة تنس يقول: ((وأما إقليمها فينتج الكثير من القمح)) ويذكر أيضاً سهل البطحاء ((في سهل فسيح ينبت فيه القمح بكثرة، وكانت تحقق لملك تلمسان دخلا يقدر بعشرين ألف مثقال))(46) أما حوض الشلف وما جاوره من الأراضي الخصبة كسهول مليانة وبرشك فتنتج إلي جانب القمح ، الشعير والحنطة والكتان، هذا إلي جانب المناطق الجبلية كجبل متغارة، وولهاصة وبني يزناسن ومطغرة التي لا تنتج إلا الشعير(47) ويذكر الوزان مدينة برشك بقوله : ((وتنتج البادية الجميلة من حولها كثيراً من الكتان والشعير))(48) وإلي جانب هذه المحاصيل تشير بعض المصادر الفقهية إلي زراعة القطن والقطاني والذرة والمقاتي(49) فالقطن والكتان من

جامـعة بنـــغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

المحاصيل الزراعية الهامة في المغرب الأوسط خاصة في الصناعات النسيجية، مما يفسر انتشاره في عدة مناطق، وهو ما يؤكده حسن الوزان بشأن سكان مدينة ندرومة بقوله: ((وينتجون علي الخصوص أقمشة القطن لأنه ينبت بكثرة في الناحية)) . (50)

3. نظام الرعي وتربية الماشية:

تشير إحدى الدراسات الحديثة (51) إلي أن أراضي الدولة الزيانية كانت في فترة من فترات تاريخها مرتعاً ومرعي لمختلف الحيوانات والماشية خاصة الأغنام والأبقار والإبل والخيول والحمير ، وتزاول من طرف القبائل التي توجد مضاربها ضمن محيط الدولة .

ويصف ابن خلدون الحياة الرعوية لبعض القبائل ضمن نطاق المغرب الأوسط بق وله: ((ويضعن أهل العز منهم والغلبة لانتجاع المراعي، فيما قرب من الرحلة، لا يتجاوزون فيها الريف إلي الصحراء والقفار الأملس ومكاسبهم الشاة والبقر والخيل ... وربما كانت الإبل من مكاسب أهل النجعة منهم شأن العرب، ومعاش المستضعفين منهم بالفلح ودواجن السائمة)). (52)

ومن القبائل التي اشتهرت بتربية الماشية: قبائل بني توجين ، ومغراوة خاصة في المرتفعات الجبلية ، أما القبائل الناجعة فأغلب حيواناتهم الإبل ، بينما انحصرت تربية الخيول في المناطق السهلية والهضاب. (53)

وكثرت تربية الأبقار في المغرب الأوسط ، حيث المراعي والأعشاب ، والأراضي المستوية في الشمال خاصة في مدينة تيهرت وأراضي مطماطة ، بينما اشتهرت تربية الأغنام والماعز في الهوامش الشمالية للصحراء في الشتاء ، والسفوح الجنوبية في الصيف (54) . ويذكر ابن حوقل مواضع مختلفة من أراضي الدولة الزيانية ، ارتبط أسمها بتربية الماشية ، فيصف تيهرت بقوله: ((وهي أحد معادن الدواب والماشية والغنم والبغال والبراذين الفراهية ، ويكثر عندهم العسل والسمن)) ، وهي إشارة إلي تربية النحل ، ويشير إلي مدينة وهران وما جاورها بقوله : ((وأكثر أموالهم الماشية ، ولهم منها الكثير)) (55) ، وينفرد الوزان بوصف دقيق للحياة الرعوية لسكان إقليم بني راشد التي لا تبعد كثيراً عن تيهرت بقوله : ((يقيمون في البادية ويعيشون تحت الخيام معتنين بماشيتهم ، ولهم عدد وافر من الجمال والخيل)) وأما عن البطحاء التي لا تبتعد كثيراً عن تلمسان، فيصف أحد الرعاة بقوله: ((وتكاثر بقره وخيله وغنمه إلي حد أصبح هو بنفسه لا يعرف عدد رؤوس تلك الماشية ... وأن له زهاء خمسمائة من الخيل ، وعشرة آلاف من الغنم ، وألفين من البقر)). (56)

المبحث الثاني: بعض أنواع الصنائع والحرف:

مثلت بعض الحرف والصنائع في المجتمع الزياني القاعدة الإنتاجية للمدينة، بما كان يقدمه الحرفيون من دور بارز في تنشيط الحياة الاقتصادية، وذلك بإستغلال وتحويل المواد الأولية فلاحية كانت أو معدنية إلي بضائع استهلاكية قابلة للتسويق ، ومن أهم هذه الصنائع :

أولاً: الصناعات النسيجية:

تعتمد هذه الصناعة علي موارد مختلفة كالصوف، والقطن، والكتان، والحرير والجلود المدبوغة علي اعتبارها مادة أولية متوفرة بشكل كبير في أراضي الدولة الزيانية ، وتشمل بوجه خاص: حياكة الملابس والزرابي والحنابل، وصناعة الخيم والأحذية والسروج والعمائم والأحزمة وغيرها. (57)

جامـعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

وقد أثني يحي ابن خلدون علي هذه الصناعة بتلمسان بقوله : ((غالب تكسيبهم الفلاحة وحوك الصوف ، يتغايون في عمل أثوابه الرقاق ، فتلقي الكساء ، والبرنوس عندهم من ثماني أواقٍ ، والأحرام من خمس ، وبذلك عرفوا في القديم والحادث ، ومن لدنهم يجلب إلي الأمصار شرقاً وغرباً)) . (58)

ونوه الزهري بمكانة تلمسان في صناعة المنسوجات الصوفية بقوله : ((وهي دار مملكة يعمل فيها من الصوف كل شيء بديع من المحررات والأبدان وأحاريم الصوف والسفاسير والحنابل المكلكلة وغير ذلك وهذا من بديع ما خص به أهلها من جميل صنعهم ... ومنها يجلب لقيط الصوف والأسيلة لسروج الخيل إلي بلاد المغرب وبلاد الأندلس)) (59) . فقد كان أبوزيد عبدالرحمن بن النجار من كبار أرباب الحرف بتلمسان يزاول حياكة الصوف الرفيع في درب شاكر ، وكان أغلب هذا الدرب له ولخدامه ، يقصده كبار التجار من المشرق والمغرب للاقتناء منها ، وكان يجني من بيعه لهذا الصوف ألف دينار في اليوم الواحد (60) وانفرد جورج مارسي بوصف دقيق لخياطة وتطريز السروج بقوله : ((إلا أن الفرسان المحتفظين بتذوق السروج الفاخرة قد يجدون بتلمسان طرازين أكفاء يقومون ببسط مشبك الزخرف المزدوج في شكل أغصان ملتفة بالسلك الذهبي أو الفضي علي جلد أو قطيفة السروج والعمائم والأحزمة)) (61) ، وتشير كتب التراجم إلي وجود ورشات حرفية يديرها أرباب الحرف بمساعدة مجموعة من الصبيان ، يخضع من خلالها الصبي لفترة معينة حتي يتعلم الصنعة ، علي أن تقدم له أجرة لا تزيد عن نصف دينار كل شهر . (62)

ثانياً: الصناعات الفخارية والخشبية:

ارتبطت حرفة الفخار بوجود عدد من الأفران المتخصصة في صناعة الفخار والخزف والقرمي د ، بمدينة تلمسان وضواحيها ، خاصة بالقرب من باب العقبة ، ويشير جورج مارسي إلي تراجع هذه الحرفة عما كانت عليه من تطور وازدهار منذ زمن طويل مقارنة بحرف أخري كالنسيج (63) ، ومن المؤكد أن هذه الصناعة قد تأثرت بشكل كبير من خلال فئة الأندلسيين الذين أدخلوا معهم إلي بلاد المغرب الأوسط صناعات جديدة كصناعة الزليج ذو الألوان المختلفة . (64)

كما أن عمارة المساجد وبناء القصور والبيوت في هذا العصر تركت أثاراً كبري في تطوير الصناعات الخشبية ، بما إحتاجته من أسقف ونوافذ وأبواب ومنابر ومقصورات وأثاث وتحف زخرفية ، وكانت السقوف الخشبية تغشي بالقصدير والأصباغ الملونة ، والأبواب تغشي كلها بالنحاس الأصفر ، وكانت المنابر والمقصورات تزخرف بأشكال هندسية ونباتية ، وتطعم حشوات المنابر بالعاج والأبنوس والصندل والعناب وأصناف الخشب العظيم . (65)

وقد برز كذلك في القرن (09 هـ / 15 م) النحت علي الخشب بالنسبة إلي الأثاث والخزائن والصناديق وأبواب المساجد ، ومن بين الآثار الدالة علي هذه المرحلة ثرية مسجد تلمسان التي تعود إلي عهد يغمراسن بن زيان (66) ، هذا إلي جانب النحت علي الجبس والزخرفة والفيسفساء الفنية التي وجدت علي سطوح الحجرات المبلطة بالزليج الملون ، وهو ما ذهب إليه الحسن الوازن في وصفه لمدينة هنين التي لا يفصلها عن تلمسان إلا أربعة عشر ميلا بقوله: ((ودورهم في غاية الجمال والزخرفة ... أرضها مبلطة بالزليج الملون ، وسقوف الحجرات مزينة بنفس الزليج ، والجدران مكسوة كلها بالفسيفساء الفنية)) . (67)

جامـعة بنـــغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

وتعد المدرسة التاشفينية آية في الزخرفة والجمال، إذ يصفها جورج مارسي بقوله: ((ولعب التلبيس الخزفي في الزخرفة دوراً هاماً .. فجهزت بالخزف محيطات الأبواب ورصف القاعات ، وتقدمت المصلي فسيفساء من المرمر تأطرت بزخرفة ضفيرية نباتية رقيقة)). (68)

ثالثاً: الصناعة المعدنية:

هي من بين الصناعات التي أخذت إهتماماً خاصاً من قبل السلطة الزيانية لارتباطها بالحياة المدنية من جهة والحياة العسكرية من جهة أخري ، ويعود السبب في تطورها إلي وفرة الموارد الأولية في محيط الدولة وقربها من مناجم الذهب والزنك والحديد بشكل خاص. (69)

شملت هذه الصناعة الأسلحة التقليدية كالسيوف ، والرماح ، والدرق ، والمجانيق ، والعردات ، والآلات المختلفة التي تستخدم في عمليات الحصار(70) كما استخدمت في مواضع مختلفة ، كمصاريع للأبواب ومقابض ومطارق لها إلي جانب بعض الأدوات البسيطة كالفؤوس والمحاريث والشبابيك وغيرها. (71)

وارتبطت كذلك بسك العملة وصناعة النقود من دنانير ودراهم، بلغ عددها إثنان وثلاثون ديناراً ذهبياً في غاية الجودة والإتقان ، بما تحمله من أشكال هندسية ، وأقوال مأثورة لأسماء الملوك والسلاطين ، وآيات من القرآن الكريم ، ومعلومات أخري تفيد أنها ضربت بمدينة تلمسان ، مما يؤكد وجود دار للسكة. (72)

المبحث الثالث: النظام التجاري:

أولاً: تنظيم الأسواق وإدارتها:

إن الحديث عن الحركة التجارية في الدولة الزيانية يرتبط أساساً بوضعية الأسواق وتنظيماتها في هذا العهد ، حيث تمثل الأسواق مركزاً للنشاط التجاري بصورة ومراحله المختلفة ، فالأسواق هي مرآة عاكسة لحياة المدينة الاقتصادية وعنوان نشاطها التجاري والصناعي بل والاجتماعي أيضاً ، فمنذ إنشاء المدن رتبت أسواقها ، ودعمت ببعض المنشآت وأصبح لها تنظيمات وقواعد معينة خاصة بعدما تولت الدولة الإشراف عليها . (73)

ويتضح من خلال ذلك ، أن لكل سوق وقت محدد لانعقاده ونوع معين من السلع التي يختص بها ، حيث تشير بعض الدراسات (74) ، إلي عدد من الأسواق الأسبوعية والموسمية في البوادي والمدن: كسوق سيدي بوجمعة الذي يعقد كل يوم أربعاء بمدينة تلمسان ، وسوق بني راشد الذي يعقد كل خميس ويباع فيه عدد وافر من الماشية والحبوب والزيت والعسل ، وكثير من المنسوجات وأشياء أخري أقل قيمة ، كالحبال والسروج والأعنة وحاجيات الخيل ، كما وجد عدد آخر من الأسواق الحرفية مثل : سوق الخزازين ، وسوق النحاسيين ، وسوق العطاريين ، وسوق الغزل والنسيج ، وسوق الخضر والفواكه ، وسوق اللحوم (75) ، وتشير إحدى الأبحاث إلي رواج (76) بعض الأسواق المتخصصة في بيع العبيد السود ، في مدينة تلمسان لفئة التجار الأجانب خاصة الكاتالونيين والبنادقة والميورقيين ، إذ يشكلون بضاعة مربحة لتعدد مجالات استخدامهم .

ويتحكم في إدارة وتسيير هذه الأسواق ، فئات التجار علي اختلاف أصنافهم ورؤوس أموالهم ، إلي جانب فئات أخري تتكفل بنقل وحمل السلع ، وآخرون يحددون الأسعار كوسطاء بين البايع والمشتري .

جامـعة بنـــغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

ويمكن أن نميز بين صنفين من التجار : تجار صغار يزاولون تجارتهم بمفردهم ، وأغلب هؤلاء يكونون إما مستأجرين للدكاكين والمتاجر ، أو متجولين بين الشوارع والأزقة ، لا تزيد قيمة بضاعتهم عن مائتي دينار (77) وتجار يتنقلون بين المدن وأسواقها ، يشاركون التجار الأجانب في البيع والشراء ويوظفون ما بين مائتي دينار وخمسمائة ، وتجار كبار يقومون برحلات نحو السودان ودول أوروبا ويحتكرون عدداً من السلع والبضائع . (78)

ولتنظيم حركة نقل السلع والبضائع من مكان إلي آخر وجد الحمالون ، الذين يزاولون مهامهم بترخيص من عامل المدينة ، ولهم أمين يفصل في نزاعاتهم ، كما وجد الدلالون (السماسرة) وهم عبارة عن وسطاء بين التجار فيما يبتاعونه أو يبيعونه إلي المشتري ، حيث يحمل الدلالون السلعة من دكان إلي آخر مبتغين فيها أعلي الأثمان . (79)

وتفيد إحدى النوازل الفقهية ما كان يسببه الدلالون من أضرار جسيمة للباعة والتجار ، لأن المشتري كان يقوم ((بتقليب السلعة في حوانيتهم قاصداً الإشتراء ، ويري السلعة في المناداة أقل ثمناً من التي في الحوانيت ... فيترك الإشتراء منهم ويميل إلي سلعة المناداة لدي الدلالين ، وينتج عن ذلك عدم تسويق سلعهم إلا في آخر النهار ، مما يضر بمصالحهم ، لأن التاجر أو البائع يسعي إلي بيع سلعته في أول النهار ليشتري بثمنها سلعاً غيرها)) . (80)

ثانياً: مراقبة الأسواق:

تعكس أهمية الرقابة المفروضة علي الأسواق في الدولة الزيانية قضايا متعددة ذات صلة بحياة المجتمع وتقاليده ضماناً للسير الحسن للنشاط التجاري ، ورغبة لوضع حد للسلوكات الدنيئة الصادرة عن بعض الباعة والتجار ومن ذلك : مراقبة المكاييل والموازيين التي كان يستخدمها التجار في تعاملتهم اليومية لوضع حد لطرق الغش والتدليس في بيع وشراء السلع ، وتذكر بعض المصادر عدداً من وحدات الكيل التي يستخدمها أهل تلمسان ومدن المغرب الأوسط في تعاملاتهم منها : الصاع وهو ما يعادل أربعة أمداد نبوية ، مع العلم أن الصاع الشرعي يساوي أربع حفنات(81) أما الوسق ويسمي الصحفة فيعادل ستون صاعاً بالصاع النبوي بإجماع العلماء ، بصاع النبي ـ صلي الله عليه وسلم ـ وهو ما يعادل حفنة من الحبوب بكلتا اليدين مجتمعتين من ذوي يدين متوسطتين بين الصغر والكبر (82) ، أما وحدة الوزن الشائعة فكانت الرطل ، وكل رطل يساوي ستة عشر أوقية ، بينما حددت وحدة الأوزان الكبيرة بالقنطار، في حين كانت وحدة وزن الذهب هي المثقال . (83)

ويذكر الونشريسي أن من الباعة والتجار من كان يلجأ إلي الغش والتحاليل ، ومن ثمة يتعرض للعقوبة من جانب المحتسب أو صاحب السوق ، ومن أمثلة الغش في الأسواق : بيع الخبز ناقص الوزن ، وخلط العسل الجيد بالرديء والزيت القديم بالجديد ، ومزج اللبن بالماء (84) ، ويضيف لنا العقباني عرضاً لسلوكات الجزارين بتلمسان بقوله : ((قلت : وكذا تقررت ببلدنا تلمسان أن ما يبيعه الجزار من اللحم يدخل في وزنه شيئاً من الكرش والمصران علي قدر شدة الثمن وقلته)) (85) ، ومن الباعة من يخلط القمح الجيد بالرديء ويبيعه ، ناهيك عن الغش في الخبز ومبيعات أخري . (86)

ومن أجل الرقابة علي الأسواق وتأمينها ، أسند هذا الأمر لعدد من الأمناء ومحتسبي الأسواق وقد اشترط في اختيارهم لهذا المنصب جملة من الشروط حددها محمد بن أحمد بن عبدون التجيبي بقوله : ((ويجب أن يكون المحتسب رجلاً عفيفاً ، خيراً ، ورعاً ، عالماً ، غنياً،

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

نبيلاً ، عارفاً بالأمور، محنكاً ،فطناً ، لا يميل ولا يرتشي ، فتسقط هيبته ويستخف به ولا يعبأ به ويتوبخ معه المقدم له)). (87)

ويبدو أن حكام الدولة الزيانية لم يتقيدوا بهذه الشروط في أواخر عهدهم ، وأصبحوا يعهدون بها لأناس عاديين لا تتوفر فيهم الكفاءة اللازمة لممارسة هذه المهنة ، إذ تكشف كتب النوازل المعاصرة لذلك عن انتشار الغش في الأسواق والتلاعب بالمكاييل والموازين ، وبالسلع المعروضة في السوق مقابل غض البصر من قبل ولاة الأسواق وحصولهم علي رشاوي ومنافع مادية من طرف التجار وأصحاب الصنائع ، (88) ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بسبب عجزهم عن محاربة ظاهرة اللصوصية التي كانت منتشرة بكثرة داخل الأسواق مستهدفة بذلك فئة التجار ، ورواد الأسواق. (89)

أ. نظام التسعير في الأسواق:

شكلت ظاهرة التسعير في أسواق الدولة الزيانية جدلاً فقهياً بين مؤيد ورافض للفكرة، إذ تشير بعض النوازل الفقهية إلي حرمة سياسة التسعير، لأنه مظلمة في حق التجار والباعة في الأسواق سيما في أوقات الغلاء لأن ذلك مقدر من الله ولا دخل للإنسان فيه(90) في حين رأي بعض الفقهاء أن التسعير واجب ، خاصة إذا تعمد التجار سياسة الغلاء في أوقات الشدة بإخراج ما عندهم من البضائع المحتكرة ومضاعفة أثمانها ، فإنهم يجبرون علي الحط من السعر والالتحاق بأسعار السوق حتي لا يضر ذلك بعامة الناس. (91)

ومن بين الذين كانوا يحثون علي العمل بنظام التسعير في أسواق المغرب الأوسط العالم والفقيه : أبو عبد الله بن أحمد بن قاسم بن سعيد العقباني التلمساني بقوله : ((قلت كان سيدنا وشيخنا الجد الأقرب يقول : يتعين أن يكون التسعير علي أهل الأسواق في هذا الزمن متفقاً عليه وتفقدهم في كل لحظة فضلاً عن كل يوم لازم بما دانوا به من جميع المحضورات في البيع والابتياع ، ومن أخبث شرورهم وأشنع مرتكبات محذورهم أن الجالب إن أدركه سبب التعذر ولو من وابل مطر أو شدة وحل فإنهم يعدون ذلك عذراً لخلاء السوق من المطعومات وغيرها ، إظهاراً منهم لفراغ ما بأيديهم من ذلك لتعذر جلب الجالبين ومخازنهم به ملأي وما ذلك إلا من ترصدهما الحطيطة في السعر لا من إخلائه من الأسواق ، فإذا حط لهم منه أوقية أخرجوا مختزنهم وباعوا منه الكثير مبادرة علي إتيان المجلوب فيرخص ما بأيديهم)). (92)

ويتضح من خلال النص أن العمل بنظام التسعير كان سارياً في تلمسان ومدن المغرب الأوسط في (القرنين 08 ، 09 هـ / 14 ، 15 م) حتي لا يتجاوز التجار حدودهم ويترصدون الظروف المناسبة للمضاربة والمغالاة .

وبما أن قيمة الأسعار مسألة نسبية قد تزيد أو تنقص نظراً للتغيرات المفاجئة والظروف المحيطة ، فقد تأكدت ظاهرة الغلاء في أسعار المواد الغذائية سيما في أوقات المجاعة التي اجتاحت تلمسان أكثر من مرة ، وكان من بينها المجاعة التي حلت بها ما بين (698 - 707 هـ / 1299 - 1307 م) نتيجة الحصار المريني حيث نفذت الأقوات وفرغت المخازن من الطعام وارتفعت الأسعار . (93)

ويقدم لنا ابن خلدون وصفاً دقيقاً لهذا الوضع بقوله : ((وغلت أسعار الأقوات والحبوب وسائر المرافق بما تجوز حدود العوائد ، وعجز وجدهم عنه ، فكان ثمن مكيال القمح الذي يسمونه البرشالة ويتبايعون به ، مقداراً إثنا عشر رطلاً ونصف مثقالين ونصفاً من الذهب العين، وثمن الشخص الواحد من البقر ستين مثقالاً ، ومن الضأن سبعة مثاقيل ونصفاً ، وأثمان

جامـعة بنـــغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

اللحم من الجيف الرطل من لحم البغال والحمير بثمن المثقال ، ومن الخيل بعشرة دراهم صغار من سكتهم .. والرطل من الجلد البقري ميتة أو مذكي بثلاثين درهماً وهر الدواجن بمثقال ونصف .. والدجاجة بثلاثين درهماً ، والبيض الواحدة بستة دراهم والعصافير كذلك ، والأوقية من الزيت بإثني عشر درهماً ، ومن السمن بمثلها ومن الشحم بعشرين ومن الفول بمثلها ، ومن الملح بعشرة، ومن الحطب كذلك، والأصل الواحد من الكرنب بثلاثة أثمان المثقال، ومن الخس بعشرين درهماً ومن اللفت بخمسة عشر درهماً ، والواحدة من القثاء والفقوس بأربعين درهماً، والخيار بثلاثة أثمان الدينار والبطيخ بثلاثين درهماً ، والحبة من التين والإجاص بدرهمين ، وأستهلك الناس أموالهم وموجودهم ، وضاقت أحوالهم)) . (94)

ويضيف حسن الوزان في وصفة لهذه المجاعة بقوله : ((ودام الحصار سبع سنوات وأستفحل الغلاء إلي أن بلغ ثمن كيلو روجيو من القمح ثلاثين مثقالا ، وسكورزو من الملح ثلاثة مثاقيل ، ورطل من اللحم ربع مثقال ، فلم يطق السكان تحمل مثل هذه المجاعة)) . (95)

وللتخفيف من حدة الغلاء في الغذاء خاصة أيام المحن والشدائد ، منع الفقهاء والقضاة احتكار السلع من قبل التجار ، وقاموا بحثهم علي إخراج القمح والشعير وسائر الأطعمة المدخرة وبيعها في الأسواق لحاجة الناس إليها بسعر معقول ، كما أنهم شددوا العقاب علي البعض منهم إذ ما تبين امتناعهم عن إخراج سلعهم لبيعها ، وإن لم يفعلوا تخرج بضاعتهم وتباع قصراً ويعطي لهم رؤوس أموالهم والفائدة تفرق علي الضعفاء تأديباً لهم ، وإن لم ينتهوا عن ذلك كان الضرب والسجن لهم ، كما شددوا النكير علي متلقي السلع في الفنادق ، وألزموهم بإنزالها إلي الأسواق ليدركها الضعيف والقوي (96) وفضلا عن ذلك فقد أجاز فقهاء المغرب الأوسط التسعير علي التجار خصوصاً إذا تجاوز هؤلاء حدودهم في البيع ، وكان الغلاء متفاحشاً (97) ويتحكم في غلاء الأسعار أيضاً في غير أوقات المجاعة وظاهرة الأحتكار، قانون العرض والطلب ، فإذا كانت السلعة نادرة الوجود تعمد التجار تخزينها حتي يكثر الطلب عليها وترتفع أثمانها في الأسواق(98) كما أن التجار الذين يحتكرون الزرع يستغلون هذا الظرف للزيادة في أسعار القمح والشعير، أو يشترونه مباشرة من الدور والفنادق قبل نزوله إلي الأسواق قصد التحكم في تسعيره (99) لذلك نهي الفقهاء عن هذا السلوك ، ومنع الحناطين من شرائه في الدور أوقات الغلاء ، لأنه يدخل في باب المضرة بالأسواق ، ومثلهم في ذلك مثل الطحانين الذين يشترون القمح في الدور ويطحنونه ويبيعونه دقيقاً للناس بسعر مرتفع ، لأنهم يحتسبون في ذلك جهودهم في الطحن. (100)

أما في الأوقات العادية فتشير إحدى الدراسات إلي دور الدلال في تحديد أسعار البضائع والسلع لاتصاله بأصحاب المهن والصنائع من جهة ، ونظرته حول سعر المادة المعروضة في الأسواق خاصة إذا تعلق الأمر بمادتي الجلود ومختلف المواد المستعملة في الدبغ(101) وفي بعض الحالات لا يقتصر تحديد الأسعار علي المحتسب فقط ، بل يختار التجار من له معرفة بأحوال السوق ، وخبرة في تمييز الجيد من الرديء فيحدد لهم الأسعار ويلتزمون بها ، ولو كان ذلك مؤقتا. (102)

رابعاً: التجارة الخارجية للمغرب الأوسط:

كان للاستقرار السياسي الذي شهده المغرب الأوسط في العصر الزياني أثره في ازدهار وتنشيط حركة التجارة به حيث شهدت أسواقه نشاطاً متميزاً في البيع والشراء ، وذلك

جامـعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

بتشجيع كبار التجار وصغارهم علي المشاركة في إقامة وتفعيل الأسواق الأسبوعية في البوادي والمدن. (103)

ويتحكم في تنشيط وتفعيل هذه الأسواق ، فئات التجار علي اختلاف أصنافهم ورؤوس أموالهم، ويمكن أن نميز بين ثلاثة أصناف من التجار: تجار صغار يزاولون تجارتهم بمفردهم، وأغلب هؤلاء يكونون إما مستأجرين للدكاكين والمتاجر، أو متجولين بين الشوارع والأزقة (104) لا تزيد قيمة بضاعتهم عن مائتي دينار وتجار يتنقلون بين المدن وأسواقها ، يشاركون التجار الأجانب في البيع والشراء، ويوظفون ما بين مائتي دينار وخمسمائة ، وتجار كبار يقومون برحلات نحو السودان ودول أوروبا ويحتكرون عدداً من السلع والبضائع (105) وتنفرد الفئة الثالثة عن غيرها بتنشيطها للتجارة الخارجية ، إذ أصبحت مدن المغرب الأوسط مقصدا للقوافل والتجار من مختلف الأقطار خاصة القادمة من أوروبا وغيرها من البلاد المسيحية(106) وقد لعبت الموانئ التجارية دوراً أساسياً في تفعيل المبادلات التجارية عن طريق البحر الأبيض المتوسط. (107)

لقد كان التجار المسيحيون القادمون من أوروبا يتمتعون بالأمن والحماية أثناء إقامتهم في مواني المغرب الأوسط ، أو أثناء رحلاتهم البحرية متجهين نحو هذه المناطق وزيادة علي ذلك فقد كانوا أحراراً في بيع سلعهم إما نقداً أو مقايضة علي أن يلتزموا بواجبات مقابل هذه الضمانات منها الرقابة الدائمة علي السلع والبضائع الواردة إلي أسواق المغرب الأوسط وعدم الأحتكار التجاري لسلعة معينة ، إلي جانب التقيد ببعض المحظورات المتعلقة بنوع البضائع المتبادلة ، ودفعهم للضرائب المفروضة علي سلعهم للسلطة الحاكمة في تلمسان . (108)

وتذكر كتب الجغرافيا والرحلات ، عدداً من الموانيء التي قامت بدور فاعل في الحركة التجارية ، ومن هذه الموانيء ميناء تنس فهو من أكبر الموانئ التي يتعدى إليها الأندلسيون بمراكبهم ويقصدونها بمتاجرهم (109) ، أما المرسي الكبير الذي لا يبعد عن وهران سوي بضعة أميال ، فهو من أشهر موانئ المغرب الأوسط ، ترسو فيه بسهولة مئات المراكب والسفن المحملة بالبضائع والقادمة من أوروبا (110) ، كما كان لميناء مستغانم رغم صغر حجمه ، دوراً هاماً في استقبال منتجات أوروبا لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان ، رغم أن أصحاب السفن لا يحققون أوروبا مهمة لشدة فقر السكان . (111)

وفي مقابل ذلك عرفت مدن المغرب الأوسط علي غرار مدينة تلمسان حركة تجارية نشيطة مع بلاد السودان(112) فبرزت في المجتمع التلمساني عدة عائلات مارست النشاط التجاري، واشتهرت بالغني ويسر الحال أهمها: عائلة المقري التي اشتهرت بتجارتها الواسعة للذهب، وامتلاكها لعدد من الوكالات التجارية في الواحات الصحراوية(113) إلي جانب عائلة النجار التي اشتهرت بحياكة الصوف والتجارة فيه مع مختلف البلدان مشرقاً ومغرباً ، إضافة إلي عائلة المرازقة والعقباني وغيرها من البيوتات التي جمعت بين العلم والتجارة في آن واحد. (114)

لقد كان هؤلاء التجار يزاولون التجارة بأنفسهم، أو بواسطة مواليهم وعبيدهم وفي بعض الحالات لجأ هؤلاء إلي استئجار وكلاء ينوبون عنهم في مختلف عملياتهم التجارية، سواء في السودان أو بلاد المشرق أو دول أوروبا، ومن الوكلاء من كان يختص بتاجر واحد، والبعض منهم بعدد من التجار حيث يستقبلون سلعهم، وينقلونها بعد ذلك إلي المدن الداخلية. (15)

جامـعة بنـــغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

لقد حرص هؤلاء التجار علي تأمين مدن المغرب الأوسط تجارياً ، وتغطية احتياجات سكانها من البضائع والمؤن ، فيصفهم مارمول بأنهم ((أناس طيبون أوفياء في تجارتهم ، معتزون بالنظم والحضارة وحسن التدبير ، مهذبون مع الأجانب ، وأهم تجارتهم في غانا حيث يحملون بضائعهم كل سنة ويأتون منها بالتبر والعنبر والمسك وسنور الزباد ورقيق السود وأشياء أخري من بضائع البلد ، ويتجرون بالتبادل محققين كثيراً من الربح حتي لا تكفي رحلتان أو ثلاث ليستغني التاجر)) . (116)

ويضيف حسن الوزان قائلاً : هم ((أناس منصفون مخلصون جداً وأمناء في تجارتهم ، يحرصون علي أن تكون مدينتهم مزودة بالمؤن علي أحسن وجه ، أهم أسفارهم التجارية هو الذي يقومون به إلي بلاد السودان ، وهم وافروا الغني أملاكاً ونقوداً)) . (117)

- **الخاتمة:**

كنتائج نهائية لموضوع بحثنا المتواضع ، تتضح ملامح البنية الاقتصادية للدولة الزيانية، من خلال الإمكانيات المتنوعة التي شكلت دعائماً قوية للقطاعات المنتجة ، والتي شملت الزراعة والصناعة وسائر الأنشطة التجارية الأخرى ، وكشفت هذه الإمكانيات عن حيوية الموقع ، ووفرة مصادر المياه ، وجودة التربة ، وتنوع المناخ ، وبعض النظم المحكمة المتعلقة بكيفية إستغلال الأرض الزراعية وطريقة سقيها وفق ما تقتضية الشريعة وما تمليه عادات وتقاليد المجتمع التلمساني ، إلي جانب التنظيم الجيد لظاهرة الرعي وتربية الماشية كمصدر من مصادرة الثروة .

كما شهد القطاع الصناعي ازدهاراً كبيراً ، بسبب الاهتمام المتزايد لسلاطين الدولة ، ووفرة وتنوع المواد الخام ، وما اكتسبه الصناع من خبرات إضافية بفضل الهجرة الأندلسية إلي مدن المغرب ، حيث كان ذلك عاملاً مشجعاً علي وفرة الانتاج وتنوعه ، وشكل قاعدة جديدة لبداية ترويجه وتسويقه .

ونظراً لخصوصية الأوضاع السياسية والأمنية التي سادت بلاد المغرب ، فقد حرص سلاطين الدولة من بني زيان علي توفير الأمن والاستقرار، وتأمين طرق النقل والمواصلات والضرب علي أيدي كل من تسول له نفسه الاعتداء علي الأموال والقوافل، من القبائل المعارضة للسلطة وقطاع الطرق ، فاستحدثوا تنظيمات جديدة (الرتب، الغرباء) وفتحوا المجال لإقامة علاقات تجارية متنوعة بين الشمال والجنوب وداخل مدن الدولة .

وإلي جانب العناية الخاصة بالتجارة الخارجية فقد توفرت للنشاط التجاري الأسواق الداخلية ، التي حضيت بعناية خاصة من قبل السلطة الحاكمة في حاضرة الدولة بيعاً وشراءً ، وذلك بتنظيمها وحسن إدارتها ، من خلال توزيع الأسواق حسب طبيعة نشاطها ، وإقامة الفنادق وتجديدها خدمة للتجار والغرباء ، مع تفعيل دور المحتسب ، وتحديد نظام التسعير لوضع حد لكل أشكال الغش والتدليس ، والمضاربة في السلع والأسعار .

جامـعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

الهوامش:

1) العروي ، مجمل تاريخ المغرب ، المركز الثقافي العربي ، ط1 ، بيروت ، 1999 ، ج 2 ، ص 211 .
2) عبدالرحمن إبن خلدون (ت : 808 هـ / 1406 م) تاريخ إبن خلدون ((المسمي كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)) ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل شحادة ، مراجعة سهيل زكار ، دار الفكر ، لبنان ، 2000 ، ج 6 ، ص 103 .
3) إبن خلدون ، كتاب العبر ، ج 6 ، ص 59 .
4) إبن خلدون : كتاب العبر ، ج 6 ، ص 61 – 110 .
5) إبن خلدون : كتاب العبر ، ج 6 ، ص 64 – 65 .
6) مختار حساني : تاريخ الدولة الزيانية ، (الأحوال الإقتصادية والثقافية) منشورات الحضارة ، الجزائر ، 2009 ، ج 2 ، ص 21 .
7) حساني : نفس المرجع ، ج 2 ، ص 24 .
8) روبير برونشفيك : تاريخ إفريقيا في العهد الحفصي من القرن 13 إلي نهاية القرن 15 م ، ترجمة حمادي الساحلي ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1988 ، ج 2 ، ص 189 .
9) برونشفيك : نفس المرجع ، ج 2 ، ص 189 .
10) الونشريسي أبو العباس (ت : 914 هـ ، 1508 م) : المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب ، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1981 ، ج 7 ، ص 334 .
11) الونشريسي : نفس المصدر ، ج 9 ، ص 73 .
12) الونشريسي : نفس المصدر .
13) برونشفيك : تاريخ إفريقيا في العهد الحفصي ، ج 2 ، ص 194 .
14) الونشريسي : المعيار ، ج 6 ، ص 133 .
15) برونشفيك : العهد الحفصي ، ج 2 ، ص 195 .
16) حساني : الدولة الزيانية ، ج 2 ، ص 15 .
17) الونشريسي : المعيار ، ج 7 ، ص 301 .
18) نفس المصدر ، ج 7 ، ص 341 .
19) نفس المصدر ، ج 5 ، ص 116 .
20) نفس المصدر ، ج 8 ، ص 143 .
21) نفس المصدر ، ج 8 ، ص 137 .
22) أحمد ابن مغيث الطليطلي (ت : 459 هـ / 1067م): المقنع في علم الشروط، تقديم وتحقيق فرانشيسكو خابير أغيري شاداباء المجلس الأعلي للأبحاث العلمية، مدريد، 1994، ص262– 265 .
23) الونشريسي ، المعيار المعرب ، ج 8 ، ص 152 – 154 .
24) القيرواني أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن أبو زيد (ت : 386 هـ / 1994 م) : النوادر والزيادات علي ما في المدونة من غيرها من الأمهات ، تحقيق محمد عبدالعزيز الدباغ ، دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، بيروت ، 1999 ، ج 7 ، ص 387 – 397 .
25) الونشريسي : المعيار المعرب ، ج 8 ، ص 174 .
26) إبن مغيث : المقنع في العلم الشروط ، ص 273 – 275 .
27) القيرواني : النوادر ، ج 7 ، ص 297 .
28) الوزان الحسن بن محمد : وصف إفريقيا ، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط 2 ، بيروت ، 1983 ، ج 2 ، ص 20 .
29) إبن حوقل أبو القاسم محمد النصيبي (ت : القرن 4 هـ / 10 م) : صورة الأرض ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1992 ، ص 78 .
30) الونشريسي : المعيار ، ج 5 ، ص 12 – 13 .

31) القلقشندي أبو العباس (ت : 821 هـ / 1418 م) : صبح الأعشي في صناعة الإنشاء ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1992 ، ج 5 ، ص 150 .
32) الونشريسي : المعيار ، ج 5 ، ص 111 .
33) إبن حوقل : صورة الأرض ، ص 79 – 88 .
34) إبن مغيث : المقنع ، ص 262 – 275 .
35) عبدالحميد حاجيات : أبو حمو موسي الزياني ((حياته وآثاره)) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982 م ، ص 62 .
36) العبدري أبو عبدالله محمد بن محمد (ت : القرن 7 هـ / 13 م) : رحلة العبدري ((المسماة الرحلة المغربية)) تحقيق وتقديم وتعليق محمد الفاسي ، الرباط ، 1968 ، ص 16 .
37) الإدريسي أبو عبدالله محمد بن محمد (ت : 558 هـ / 1162 م) : نزهة المشتاق في إختراق الأفاق ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، د . ت ، ج 1 ، ص 250 – 255 .
38) الإدريسي : نزهة المشتاق ، ج 1 ، ص 250 – 255 .
39) الوزان : وصف إفريقيا ، ج 2 ، ص 20 .
40) أبو زكرياء يحي بن محمد إبن خلدون (ت : 778 هـ / 1378 م) : بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد ، وتحقيق ألفريد بال والغوثي أبو علي ، مطبعة فونطانة ، الجزائر ، 1903 ، ج 1 ، ص 10 .
41) الوزان : وصف إفريقيا ، ج 2 ، ص 30 – 46 .
42) القلقشندي : صبح الأعشي ، ج 5 ، ص 111 .
43) إبن حوقل : صورة الأرض ، ص 78 .
44) الإدريسي : نزهة المشتاق ، ج 1 ، ص 252 .
45) الوزان : وصف إفريقيا ، ج 2 ، ص 24 – 37 .
46) نفس المصدر .
47) الوزان : نفس المصدر ، ج 2 ، ص 33 – 44 .
48) الوزان : نفس المصدر ، ج 2 ، ص 33 .
49) الونشريسي : المعيار ، ج 8 ، ص 145 – 146 .
50) الوزان : وصف إفريقيا ، ج 2 ، ص 13 .
51) حساني : تاريخ الدولة الزيانية ، ج 2 ، ص 32 .
52) إبن خلدون : كتاب العبر ، ج 6 ، ص 116 .
53) الوزان : وصف إفريقيا ، ج 2 ، ص 13 .
54) حساني : الدولة الزيانية ، ج 2 ، ص 36 – 40 .
55) إبن حوقل : صورة الأرض ، ص 78 – 86 .
56) الوزان : وصف إفريقيا ، ج 2 ، ص 26 – 29 .
57) جورج مارسي : تلمسان ، ترجمة سعيد دحماني ، دار التل للنشر ، الجزائر ، 2004 ، ص 100 – 101 .
58) يحي إبن خلدون : بغية الرواد ، ج 1 ، ص 22 .
59) الزهري أبو عبدالله محمد بن أبي بكر (ت : القرن 6 هـ / 12 م) : كتاب الجغرافيا ، تحقيق محمد حاج صادق ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، د . ت ، ص 113 – 114 .
60) إبن مرزوق أبو عبد الله محمد التلمساني الخطيب (ت : 781 هـ / 1379 م) : المناقب المرزوقية ، دراسة وتحقيق سلو الزاهري ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، مطبعة النجاح الجديدة ، ط 1 ، الدار البيضاء ، 2008 ، ص 148 – 189 .
61) مارسي : تلمسان ، ص 101 .
62) إبن مريم أبو عبدالله محمد بن أحمد (كان حيا سنة 1014 هـ / 1605 م) : البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان ، إعتني بمراجعته محمد بن أبي شنب ، المطبعة الثعالبية، 1908 ، ص 38 – 39 .
63) مارسي : تلمسان ، ص 100 – 101 .
64) برونشفيك : العهد الحفصي ، ج 2 ، ص 242 – 243 .

65) جمال أحمد طه : مدينة فاس في عصري المرابطين والموحدين (دراسة سياسية وحضارية) ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، د . ت ، ص 215 .
66) حساني : تاريخ الدولة الزيانية ، ج 2 ، ص 98 .
67) الوزان : وصف إفريقيا ، ج 2 ، ص 15 .
68) مارسي : تلمسان ، ص 55 .
69) البكري أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز (ت : 487 هـ / 1094) : المغرب في ذكر إفريقية وبلاد المغرب ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، د . ت ، ص 70 .
70) محمد عيسي الحريري ، تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني ، دار القلم للنشر والتوزيع ، ط 2 ، الكويت ، 1987 ، ص 286 .
71) حساني : الدولة الزيانة ، ج 2 ، ص 98 .
72) الوزان : وصف إفريقيا ، ج 2 ، ص 26 – 27 .
73) أحمد مختار العبادي : من مظاهر الحياة الإقتصادية في المدينة الإسلامية ، مجلة عالم الفكر ، العدد 01 / المجلد الحادي عشر ، الكويت ، 1980 ، ص 157 .
74) حساني : الدولة الزيانية ، ج 2 ، ص 45 .
75) الونشريسي : المعيار ، ج 3 ، ص 125 – 157 .
76) Dufourc Charles Emmanuel , L ` Espagne catalane et le Maghreb aux XIII et XIV , Paris , . 1966 / 13
77) فيلالي عبدالعزيز : تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية ، عمرانية ، إجتماعية ، ثقافية) ، فوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2002 ، ج 1 ، ص 215 – 216 .
78) حساني : الدولة الزيانية ، ج 2 ، ص 42 – 43 .
79) مارمول كربخال (ت : 10 هـ / 16 م) : إفريقيا ، تحقيق محمد حجي آخرون ، مطبعة المعارف ، الرباط ، 1948 ، ج 2 ، ص 149 – 152 .
80) الونشريسي : المعيار ، ج 5 ، ص 197 .
81) نفس المصدر ، ج 8 ، ص 90 .
82) نفس المصدر ، ج 11 ، ص 144 .
83) برونشفيك : إفريقيا في العهد الحفصي ، ج 2 ، ص 195 .
84) الونشريسي : المعيار ، ج 6 ، ص 409 – 416 .
85) العقباني محمد بن أحمد بن قاسم التلمساني (ت : 871 هـ / 1467 م) : تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر ، وتغيير المناكر ، تحقيق ونشر علي الشنوفي ، مجلة الدراسات الشرقية ، المعهد الفرنسي داماس ، العدد 19 ، 1967 ، ص 114 .
86) العقباني : نفس المرجع ، ص 118 .
87) بروفنسال ليفي : ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب ، مطبعة المعهد العلمي لآثار الشرقية ، القاهرة ، 1955 ، ص 20 .
88) العقباني : نفس المرجع ، نفس الصفحة .
89) حساني : الدولة الزيانية ، ج 2 ، ص 49 .
90) المجيلدي أبو العباس أحمد بن سعيد (ت : 1094 هـ / 1346 م) : التسيير في أحكام التسعيير ، تحقيق موسي لقبال ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ط 1 ، الجزائر ، 1981 ، ص 48 – 53 .
91) نفس المرجع ، نفس الصفحة .
92) العقباني : نفس المرجع ، ص 135 .
93) التنسي محمد بن عبدالله بن عبدالجليل (ت : 899 هـ / 1493 م) : نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان ، تحقيق وتعليق ، محمود بوعياد ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1985 ، ص 130 – 132 .
94) إبن خلدون : كتاب العبر ، ج 7 ، ص 128 .
95) الوزان : وصف إفريقيا ، ج 2 ، ص 18 .
96) العقباني : تحفة الناظر ، ص 127 – 131 .
97) نفس المرجع ، ص 135 .

98) حساني : الدولة الزيانية ، ج 2 ، ص 60 .
99) العقباني : تحفة الناظر ، ص 128 .
100) نفس المرجع ، ص 129 .
101) الونشريسي : المعيار ، ج 9 ، ص 120 – 122 .
102) حساني : الدولة الزيانية ، ج 2 ، ص 65 .
103) فيلالي : تلمسان في العهد الزياني ، ج 1 ، ص 215 – 216 .
104) حساني : الدولة الزيانية ، ج 2 ، ص 41 .
105) حساني : م . ن ، ص . ن نفس المرجع ، نفس الصفحة .
106) الوزان : وصف إفريقيا ، ج 2 ، ص 30 .

Dufourc Charles Emmanuel , L ` Espagne catalane et le Maghreb aux XIII et XIV , Paris , 1966 / 134 . 139 –

107) رشيد بورويبة وآخرون : الجزائر في التاريخ ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 ، ج 3 ، ص 479 – 480 .
108) نفس المرجع ، ص 479 – 485 .
109) إبن حوقل : صورة الأرض ، ص 78 .
110) الوزان : وصف إفريقيا ، ج 2 ، ص 30 .
111) نفس المصدر ، ج 2 ، ص 35 .
112) نفس المصدر ، ج 2 ، ص 21 .
113) المقري شهاب الدين أحمد بن محمد (ت : 1041 هـ / 1631 م) : نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، 1988 ، ج 5 – ص 205 – 206 .
114) إبن مرزوق : المناقب المرزوقية ، ص 148 .
115) حساني : الدولة الزيانية ، ج 2 ، ص 42 – 43 .
116) كربخال : إفريقيا ، ج 2 ، ص 300 .
117) الوزان : وصف إفريقيا ، ج 2 ، ص 21 .

- **قائمة المصادر والمراجع:**

أولاً : المصادر العربية :

1. الإدريسي (ت : 558 هـ / 1162 م) أبو عبدالله محمد ابن محمد : نزهة المشتاق في إختراق الآفاق ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، د . ت .
2. البكري (ت : 487 هـ / 1094 م) أبو عبيد الله بن عبد الله بن عبد العزيز : المغرب في ذكر إفريقية وبلاد المغرب ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، د . ت .
3. التنسي (ت : 899 هـ / 1493 م) محمد بن عبد الله بن عبد الجليل : نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان ، تحقيق وتعليق ، محمود بو عياد ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1985 م .
4. إبن حوقل (ت : القرن 4 هـ / 10 م) أبو القاسم محمد النصيبي : صورة الأرض ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1992 م .
5. إبن خلدون (ت : 808 هـ / 1406 م) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد : كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس ، خليل شحادة ، مراجعة ، سهيل زكار ، دار الفكر ، لبنان ، 2000 م .
6. إبن خلدون (ت : 778 هـ / 1378 م) أبو زكرياء يحي بن محمد : بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد ، تحقيق ألفريد بال والغوثي أبو علي ، مطبعة فونطانة ، الجزائر ، 1903 م .
7. الزهري (ت : القرن 6 هـ / 12 م) أبو عبد الله محمد بن أبي بكر : كتاب الجغرافيا ، تحقيق محمد حاج صادق ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، د . ت .
8. العبدري (ت : القرن 7 هـ / 13 م) أبو عبد الله محمد بن محمد : رحلة العبدري ((المسماة الرحلة المغربية)) تحقيق وتقديم وتعليق ، محمد الفاسي ، الرباط ، 1968 م .
9. القيرواني (ت : 386 هـ / 994 م) أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن أبو زيد : النوادر والزيادة علي ما في المدونة من غيرها من الأمهات ، تحقيق ، محمد عبد العزيز الدباغ ، دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، بيروت ، 1999 م .
10. القلقشذي (ت : 821 هـ / 1418 م) أبو العباس : صبح الأعشي في صناعة الإنشاء ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1922 م .
11. ابن مرزوق (ت : 781 هـ / 1379 م) أبو عبد الله محمد ابن الخطيب التلمساني : المناقب المرزوقية ، دراسة وتحقيق ، سلو بالزاهري ، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.
12. ابن مريم (كان حياً سنة 1014 هـ / 1605 م) أبو عبد الله محمد بن أحمد : البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان ، إعتني بمراجعته محمد بن أبي شنب ، المطبعة الثعالبية ، 1908 م .
13. مار مول (ت : القرن 15 هـ / 16 م) كربخال : إفريقيا ، تحقيق محمد حجي وآخرون ، مطبعة المعارف ، الرباط ، 1948 م .
14. المقري (ت : 1041 هـ / 1631 م) شهاب الدين أحمد بن محمد : نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق ، إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، 1988م .
15. المجيلدي (ت: 1094 هـ/ 1346 م) أبو العباس أحمد بن سعيد: التسيير في أحكام التسعيير، تحقيق، موسي لقبال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 1981 م .

16. الونشريسي (ت : 914 هـ / 1508 م) أبو العباس أحمد بن يحي : المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب ، خرجه ، جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1981 م .
17. إبن مغيث (ت : 459 هـ / 1067 م) أحمد بن مغيث الطليطلي : المقنع في علم الشروط ، تقديم وتحقيق ، فرانشيسكو خابير أغيري شادابا ، المجلس الأعلي للأبحاث العلمية ، مدريد ، 1994 م .

ثانياً : المراجع العربية والمعربة:

18. برونشفيك ، روبير : تاريخ إفريقيا في العهد الحفصي من القرن 13 م إلي نهاية القرن 16 م ، ترجمة ، حمادي الساحلي ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1988 م .
19. بوروبية ، رشيد بوروبية وآخرون : الجزائر في التاريخ ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 م .
20. حساني ، مختار : تاريخ الدولة الزيانية ((الأحوال الإقتصادية والثقافية)) منشورات الحضارة ، الجزائر ، 2009 م .
21. طه ، جمال أحمد : مدينة فاس في عصري المرابطين والموحدين ((دراسة سياسية حضارية)) .
22. العروي : مجل تاريخ المغرب ، المركز الثقافي العربي ، ط 1 ، بيروت ، 1999 م .
23. حاجيات ، عبد الحميد : أبو حمو موسي الزياني ((حياته وآثاره)) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982 م .
24. عبد العزيز ، فيلالي : تلمسان في العهد الزياني ((دراسة سياسية ، عمرانية ، إجتماعية ، ثقافية)) فوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2002 م .
25. مارسي، جورج: تلمسان، ترجمة، سعيد دحماني، دار التل للنشر، الجزائر، 2004 م .
26. الحريري ، محمد عيسي : تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني ، دار القلم للنشر والتوزيع ، ط 2 ، الكويت ، 1978 م .
27. الوزان ، الحسن بن محمد : وصف إفريقيا ، ترجمة ، محمد حجي ومحمد الأخضر ، دار الغرب الإسلامي ، ط 2 ، بيروت ، 1983 م .

ثالثاً : الدوريات :

28. العبادي ، أحمد مختار : من مظاهر الحياة الإقتصادية في المدينة الإسلامية ، مجلة عالم الفكر ، العدد 10 ، المجلد الحادي عشر ، الكويت ، 1980 م .
29. العقباني ، محمد بن أحمد بن قاسم التلمساني (ت : 871 هـ / 1467 م) تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر ، تحقيق ونشر ، علي الشنوفي ، مجلة الدراسات الشرقية ، المعهد الفرنسي ، داماس ، العدد 19 ، 1967 م .

رابعاً : المراجع الأجنبية :

- Dufouyc Charles Emmanuel , L , Espagne catalane et le Maghreb aux Xlll et XIV , Paris , 1966 .